أسعار الخام حققت مكاسب قياسية في ختام الأسبوع الماضي

ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي سيدفع المستهلكين إلى التحول للنفط

حققت أسعار النفط الخام مكاسب قياسية في ختام الأسبوع الماضي لتسجل أعلى مستوى في ثلاثة أعوام، بسبب تعطل الإنتاج الأمريكي وتهاوي المخزونات النفطية إلى أدنى مستوى منذ (أكتوبر) من 2018.

وحقق خام برنت ثالث مكسب أسبوعي على التوالي وسجل الخام الأمريكي، خامس مكسب أسبوعي، كما ارتفع عدد منصات الحفر للنفط والغاز للشهر الـ14 على التوالي.

وتتأهب منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» لإطلاق تقرير التوقعات السنوي لعام 2021، وسط حالة من المعنويات الإيجابية في السوق واستمرار تعافي الطلب على النفط الخام وهو المتوقع استمراره خلال الشهور المقبلة.

وفي الوقت نفسه، يستعد وزراء الطاقة في مجموعة «أوبك+» لاجتماع وزاري جديد في 4 (أكتوبر) المقبل وسط ضغوط واسعة من المستهلكين لزيادة الإمدادات النفطية على نحو أكبر في ضوء تعطل الإنتاج الأمريكي واستمرار قفزات أسعار النفط الخام، الذي دفعت خام برنت لتسجيل مستوى فوق 78 دولارا للبرميل في ختام الأسبوع الماضي.

وفي هذا الإطار، ذكر تقرير «وورلد أويل» الدولي أن النفط الخام حافظ على مكاسبه بالقرب من أعلى مستوياته منذ 2018، وسط أزمة طاقة عالمية تزيد بالفعل، وبفعل قوة الطلب العالمي على النفط الخام، بينما تنخفض المخزونات النفطية في كل من الولايات المتحدة والصين، لافتا إلى أن الارتفاع في أسعار الغاز الطبيعي سيجبر بعض المستهلكين على التحول إلى النفط ما يزيد من تشديد السوق قبل شتاء نصف الكرة الشمالي.

وذكر التقرير أن العقود الآجلة للنفط سجلت زيادة أسبوعية وهي الثالثة على التوالي، بينما تراجعت مخزونات النفط الخام البرية العالمية بنحو 21 مليون برميل في الأسبوع الماضي بقيادة الصين، مشيرا إلى اقتراب المخزونات الأمريكية من أدنى مستوى لها في ثلاثة أعوام.

وأشار إلى إجراء الصين أول مزاد للخام من احتياطياتها الاستراتيجية، كما ارتفعت أسعار النفط أخيرا بعد فترة من عدم اليقين في الطلب الناجم عن انتشار جائحة كورونا، بينما توقع بعض أكبر المتداولين في البنوك حول العالم أن الأسعار قد ترتفع أكثر بسبب أزمة الطاقة.

ولفت التقرير إلى أنه يمكن أن يرتفع استهلاك النفط الخام العالمي بمقدار 370 ألف برميل إضافي يوميا إذا ظل الغاز الطبيعي مرتفعا لفترة طويلة، وفقا لتقديرات منظمة «أوبك»، مشيرا إلى أن مقاييس سوق النفط الخام الأساسية المختلفة تلفت النظر أيضا إلى وجود سوق أقوى، موضحا أن الفارق الرئيس بين العقود الآجلة لخام برنت لشهر ديسمبر وبعد عام يقترب من سبعة دولارات وهو الأقوى منذ 2019.

وأوضح التقرير أن التجار– بشكل عام– متفائلون بشأن توقعات السوق، إذ إن احتمالات البيع الهبوطي هي الأصغر منذ (يناير) 2020، عادا أن هذا مؤشر آخر على أن المتداولين أقل قلقا بشأن تراجع الأسعار.

ونوه إلى أنه بعد نحو أربعة أسابيع من إعصار «إيدا»، الذي ضرب لويزيانا ما زال منتجو النفط في خليج المكسيك بعيدين عن التخلص نهائيا من كل خسائر وتداعيات الإعصار المدمر.

ونقل عن بيانات أمريكية رسمية تؤكد أن 31 منصة لا تزال مغلقة مع خسارة 294.414 برميلً من النفط بشكل عام، حيث قضى الإعصار في نهاية (أغسطس) الماضي على 30.1 مليون برميل، ما جعل «إيدا» الأكثر تدميرا لمشغلي النفط منذ 13 عاما.

اقتصاد روسيا يتجاوز تداعيات الجائحة

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن الاقتصاد الروسي تمكن من تجاوز الصعوبات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، لكن ليس بإمكان جميع مواطني البلاد الشعور بذلك فورا.

وقال بوتين أثناء اجتماع عقده مع قادة الأحزاب السياسية الفائزة في انتخابات مجلس الدوما أمس السبت: «إن تفادي أي تبعات سلبية للجائحة على اقتصاد البلاد كان مهمة مستحيلة، غير أن روسيا تتعامل مع المشاكل القائمة بطريقة أفضل من الكثير من الدول الأخرى»، حسبما أفاد الموقع الإخباري لقناة (أرتي) بالعربي الروسية.

وأقر الرئيس الروسي بأن الجائحة أسفرت عن انخفاض دخل المواطنين وعدم الاستقرار في الأسواق العالمية، مشيرا إلى أن السلطات الروسية حاولت قدر الإمكان تقليص الأضرار من خلال تقديم مساعدات واسعة النطاق للذين فقدوا الوظائف والعوائل ذات الأطفال ودعم القطاعات الاستراتيجية وضمان تعافي الاقتصاد على وجه السرعة.

وأضاف الرئيس الروسي: «وفقا للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، لقد عدنا حتى الآن إلى مستوى ما قبل الجائحة، لكن بطبيعة الحال ليس بإمكان جميع مواطنينا للأسف الشعور بهذه الديناميكية الإيجابية فورا في حياتهم». وشدد بوتين على بعض الأولويات الحالية ومنها تقليص مستوى الفقر في البلاد إلى الحد الأدنى وتحسين ظروف المعيشة والتطور والتعليم ومنح المواطنين وصولا أوسع إلى التعليم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى مواصلة إصلاحات هيكلية في الاقتصاد لصالح القطاعات التكنولوجية.

المجالس السعودية المشتركة تتأهب لفرص استثمار الاقتصاد المعرفي

في وقت تتحرك فيه السعودية لتحقيق نقلة في نقل التقنية وتكنولوجيا الصناعة والذكاء الصناعي، أكد رؤساء أعمال مجالس سعودية وأجنبية أن الفترة المقبلة ستشهد أكبر حراك لحصد أكبر فرص استثمارية تناسب التوجهات السعودية للاقتصاد المعرفي، بما في ذلك تبني الشراكات الاستراتيجية الكبرى التي تحقق التوجه السعودي.

وأكد الدكتور كامل المنجد رئيس مجلس الأعمال السعودي الإيطالي لـ«الشرق الأوسط»، أن الرؤية الكلية الشاملة لعمل مجالس الأعمال السعودية الأجنبية في الفترة المقبلة، مضاعفة الجهد لحصد أكبر فرص استثمارية تناسب التوجهات السعودية للاقتصاد المعرفي، متوقعا أن تثمر خطط مجلس الأعمال السعودي الإيطالي في الأعوام المقبلة، عن تعظيم الشراكات الاستراتيجية بين البلدين في نقل التقنية وتكنولوجيا الصناعات، ونقل الخبرات الداعمة للتوجهات السعودية لأن تصبح مركز ثقل اقتصادي وصناعي ومعرفي عالمي.

وتوقع المنجد، أن يقوم مجلس الأعمال السعودي الايطالي، بتنفيذ استراتيجية مهمة ترتكز على تمكين الشركات لخلق أكبر حجم من الفرص الوظيفية، وزيادة حجم الاستثمارات المشتركة، والعمل على توفير المعلومات الكافية عن الاستثمارات بشكل عام، مع زيادة تبادل الوفود التجارية، وإيجاد آليات مشتركة لتعزيز تدفقات التجارة والاستثمارات بين البلدين، والتوسع في مجالات تقنية المعلومات الصحية والمشروعات الصغيرة والتعليم والتدريب الفني، مع الاستفادة من فرص التعاون بمبادرة الشرق الأوسط الأخضر وتقليل الانبعاثات الكربونية، تطلعا لتحقيق نقلة حقيقية في دور المملكة الإقليمي والدولي صناعيا واقتصاديا وتجاريا واستثماريا.

ولفت إلى أن هناك مجالات حيوية تهتم بها المملكة حاليا، يمكن خلق شراكات فيها مع الإيطاليين، منها قطاعات السياحة والترفيه والفندقة، فضلا عن توافر الاستقرار المالي والاقتصادي وتوسع الإنفاق الحكومي في قطاعات البنية التحتية والتعليم والنقل والمواصلات والصحة، بجانب العمل على تعزيز الشراكات الاستراتيجية المستقبلية في الصناعات التكنولوجية وقطاعات الطاقة والأمن السيبراني والقطاع المالي والبنية التحتية والتصميم والهندسة والصناعة، مع أهمية استكشاف فرص شراكة حيوية جديدة تتضمنها الرؤية السعودية 2030.

أكد ناصر بن سعيد الهاجري، رئيس مجلس الأعمال السعودي – العماني، أن مجلس الأعمال السعودية الأجنبية، تتأهب بكل ما أوتيت من جهد ودعم، لتعزيز دورها المأمول في تفعيل العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة ودول العالم في شتى المجالات في الفترة المقبلة، وتوطيد العلاقات بين أصحاب الأعمال في المملكة والدول الأخرى، وعرض الفرص الاستثمارية بين الطرفين.

الصين تجرّم العملات المشفرة.. وتركز على المعادن النادرة

تعهد البنك المركزي الصيني باتخاذ إجراءات صارمة ضد الأنشطة غير القانونية لتداول العملات المشفرة، وحظر على البورصات في الخارج تقديم الخدمات لمستثمري البر الرئيسي عبر الإنترنت. وقال بنك الشعب الصيني إنه سيحظر على المؤسسات المالية وشركات المدفوعات وشركات الإنترنت تسهيل تداول العملات المشفرة، وسيعزز مراقبة المخاطر الناجمة عن مثل هذه الأنشطة.

وعدّ البنك المركزي الصيني، كل التعاملات المالية التي تجري بالعملات الرقمية غير قانونية، وهي الأحدث في سلسلة من الإجراءات التنظيمية للقضاء على تداول العملات المشفرة.

وشهدت القيم العالمية للعملات المشفرة من بينها «بتكوين»، تقلبات كثيرة خلال العام الماضي، ويعود ذلك جزئياً إلى القواعد الصينية التي سعت إلى منع المضاربة وغسل الأموال.

وقال بنك الشعب الصيني في بيان على موقعه الإلكتروني إن «النشاطات التجارية المرتبطة بالعملات الافتراضية هي نشاطات مالية غير قانونية»، مضيفاً أنها «تهدد بشكل خطير ضمانة أصول الأشخاص».

وأوضح البنك المركزي أنه سيتم «التحقيق مع المخالفين بارتكاب تهم جنائية وفقاً للقانون».

ويحظر الإشعار كل النشاطات المالية ذات الصلة التي تنطوي على العملات الرقمية، على غرار تداول عملات مشفرة وبيع رموز والتعاملات التي تنطوي على مشتقات العملات الافتراضية و«جمع أموال بطريقة غير قانونية».

وقال البنك إنه في السنوات الأخيرة «أصبح تداول (بتكوين) والعملات الافتراضية الأخرى منتشراً على نطاق واسع، ما أدى إلى تعطيل النظام الاقتصادي والمالي، وبالتالي إلى غسل الأموال وجمع أموال بطريقة غير قانونية وعمليات احتيال وغيرها من النشاطات غير القانونية والإجرامية».

وفي يونيو الماضي، قال مسؤولون صينيون إنه قُبض على أكثر من ألف شخص لاستخدامهم أرباحاً من خلال شراء عملات مشفرة. وحظر كثير من المقاطعات الصينية نشاطات تعدين العملات المشفرة منذ بداية العام الحالي.

من جهة أخرى، تعتزم الصين تأسيس شركتين عملاقتين لتعدين المعادن الأرضية النادرة، من أجل زيادة قدرتها على التسعير في الأسواق العالمية، حسبما أفادت مصادر مطلعة.

ونقلت وكالة «بلومبرغ» عن المصادر التي طلبت عدم الكشف عن هويتها، قولها إن الحكومة تهدف إلى توحيد صفوف جميع شركات تعدين ومعالجة المعادن النادرة تحت مظلة شركتين كبيرتين، إحداهما في الشمال والأخرى في الجنوب.

وسوف تشرف الشركة التي ستقام جنوبي البلاد على المعادن النادرة المتوسطة إلى الثقيلة، فيما ستتولى شركة الشمال السيطرة على المعادن الخفيفة كافة، حسب المصادر. ولم يتضح موعد استكمال الدمج بين شركات تعدين المعادن النادرة في البلاد.

واشنطن وباريس تتفقان على «المضي قدماً» في إصلاح ضرائب الشركات العالمية

جانيت يلين

برونو لومير

اتفقت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين ووزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير، على «أهمية المضي قدما نحو تطبيق» الحد الأدنى من الضرائب العالمية على الشركات المتعددة الجنسيات، كما أعلنت الوزارتان.

ومشروع الإصلاح هذا الذي أعلن أوائل يونيو والذي تم التفاوض عليه في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، صادقت عليه دول مجموعة العشرين في يوليو.

وفي المجموع، يدعم 134 بلدا هذا الإصلاح الذي يقترح فرض ضريبة لا تقل عن 15 في المائة. من ناحية أخرى، فإن آيرلندا التي ازدهرت بفضل معدل ضريبي منخفض نسبيا يبلغ 12.5 في المائة وكذلك المجر وإستونيا، لم تعط موافقتها.

وقالت وزارة الاقتصاد والمال الفرنسية في بيان عقب اجتماع المسؤولين الهاتفي إن جانيت يلين وبرونو لومير «اتفقا على ضرورة التوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن المعايير الرئيسية لأسس هذا الإصلاح».

وبالإضافة إلى فرض حد أدنى للضريبة، ينص الإصلاح على تبني طريقة توزيع أكثر إنصافا لحقوق فرض الضرائب على هذه الشركات.

وأضافت الوزارة الفرنسية: «يجب التوصل إلى اتفاق شامل بشأن الضرائب الدولية بحلول نهاية أكتوبر 2021».

من جهتها، شددت الوزيرة الأميركية على «أهمية التوصل إلى حل وسط بشأن إلغاء الضرائب على الخدمات الرقمية» الذي تبنته فرنسا في يوليو 2019 بسبب عدم وجود اتفاق عالمي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

كما ناقش لومير ويلين الوضع الاقتصادي العالمي وآفاق الانتعاش في الولايات المتحدة وأوروبا والعالم، و«اتفقا على مواصلة التعاون الوثيق بين فرنسا والولايات المتحدة في مجموعة العشرين خصوصا لدعم البلدان الفقيرة».

ومن المقرر أن يقوم الوزير الفرنسي بزيارة لواشنطن في أكتوبر من أجل حضور الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وستعقد مجموعة العشرين خلال الاجتماعات التي تبدأ في 11 أكتوبر.

تغطية 3 أضعاف وطلبات شراء قوية من مستثمرين أجانب

مصر: طرح ناجح لسندات دولية بقيمة 3 مليارات دولار

نجحت مصر، ممثلةً في وزارة المالية في الطرح الأول من السندات الدولية الدولارية خلال العام المالي 2021–2022، وذلك رغم استمرار حالة عدم اليقين والظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم وأسواق المال العالمية بسبب تداعيات جائحة «كورونا»، حيث استطاعت وزارة المالية تنفيذ ناجح لإصدار سندات دولية بقيمة 3 مليارات دولار على ثلاث شرائح (6 – 12 – 30 سنة) وبقيم مصدرة تبلغ 1.125 مليار دولار، و1.125 مليار دولار، و750 مليون دولار على التوالي.

وشهد الطرح نجاح وزارة المالية في إصدار السندات وتحقيق أسعار فائدة جيدة وأقل من الأسعار المحققة في إصدار مايو (أيار) 2020، كما شهد الطرح وجود طلبات شراء قوية ومتزايدة من عدد كبير من المستثمرين الأجانب من جميع المناطق الجغرافية والدول، حيث وصل حجم طلبات الاكتتاب من المستثمرين الأجانب إلى أكثر من 9 مليارات دولار خلال الطرح، وذلك قبل قيام البنوك المروّجة للطرح ووفقاً لتعليمات وزارة المالية المصرية بالإعلان عن خفض في أسعار العوائد الاسترشادية المعلنة على السندات في بداية الطرح.

وأكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، في بيان، أن «الإقبال على السندات الدولية المصرية بما يمثل نسبة تغطية نحو 3 مرات قيمة الطرح، أسهم في خفض معدلات أسعار الفائدة (الكوبون) لتقل عن المحقق خلال الإصدارات السابقة التي تمت خلال السنة الماضية، وذلك للشرائح الثلاث المصدرة، كما أن أسعار الفائدة المحققة على شرائح الـ6 و12 سنة تقل عن أسعار الفائدة المحققة من بعض الدول ذات التصنيف الائتماني المماثل، وهو الأمر الذي يؤكد تزايد ثقة المستثمرين في قدرات الاقتصاد المصري وإمكاناته بسبب النتائج الجيدة والمستمرة التي يحققها خلال السنوات الماضية».

وأضاف الوزير أن هذا الطرح سوف يوفر موارد مالية إضافية من النقد الأجنبي للبلاد، وسيتيح موارد مالية تسهم في تمويل جزء من الاحتياجات التمويلية لأجهزة الموازنة وبأسعار جيدة، مما يعكس ثقة المجتمع الدولي في جهود ونتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي نفّذته الحكومة المصرية والمدعوم بشكل كامل من القيادة السياسية، والذي انعكس على الإبقاء على التصنيف الائتماني الحالي لمصر من أهم مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية، وكذلك على النظرة المستقبلية المستقرة لتلك المؤسسات عن الاقتصاد المصري.

وأوضح أن العودة للأسواق الدولية في هذا التوقيت، وعلى الرغم من الظروف الصعبة وحالة عدم اليقين التي يشهدها العالم، تعد نجاحاً كبيراً يعكس ثقة المستثمرين في قدرة وإمكانيات وأداء الاقتصاد المصري بسبب استمرار تحقيق المؤشرات الاقتصادية والمالية الإيجابية لمصر وقدرة الاقتصاد المصري على الصمود والتعامل مع الصدمات الخارجية بشكل قوي ومتوازن، لافتاً إلى أن هذا الإصدار الأخير يسهم في إطالة عمر محفظة الدين الحكومي المصري، مما يساعد في تحسين مؤشرات استدامة المديونية الحكومية وبما يزيد من ثقة المستثمرين في استمرار وتحسن استدامة أوضاع المالية العامة والمديونية الحكومية لمصر.

من جانبه، أشار أحمد كجوك نائب الوزير للسياسات المالية، إلى أن الإقبال الجيد على طرح السندات الدولية المصرية مكّن مصر من القيام بإصدار السندات الدولية وتحقيق أقل سعر فائدة ممكنة على السندات الدولية المطروحة في ظل ظروف أسواق الدين العالمية الحالية.

وأوضح أن الطرح شهد تقدم أكثر من 300 مستثمر بطلبات للشراء والاكتتاب في السندات المصرية الدولية، وأن طلبات الشراء جاءت من مستثمرين من جميع المناطق الجغرافية بالعالم بما فيها الولايات المتحدة والدول الأوروبية والدول الآسيوية ودول الشرق الأوسط وأفريقيا، مما أتاح حجم طلبات متنوعاً وساعد وزارة المالية على خفض أسعار الفائدة على السندات المطروحة.